

النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ...... خاصة بالاعضاء

العدد الرابع — السنة السادسة والعشرون — ١٦ فبراير ١٩٩٠

رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم

لا تلوموا الذئاب

مركز الليكود يتحفز للانقضاض على ما تبقى من آمال السلام ... ويتوثب شارون لمبارزة شامير في حلبة صراع يحق للفائز فيه ان يختار اسلحته واسلوبه للقضاء على الانتفاضة.

والانتفاضة مستمرة ومستنفره ، لا تفرق بين وجهي العملة المسمومة . وتشق طريقها الوعر مسلحة بالايمان المطلق بحتمية النصر، وبالاستعداد الدائم للتضحية ، وبمشروع السلام الفلسطيني الذي انطلق من رحمها، وفي اطار اطروحاتها ، وشعاراتها، التي تجذرت في القلوب والنفوس كما ارتشمت على مساحات الجدران: زوال الاحتلال.. ، تحقيق الحرية ... والاستقلال الوطني .

وحيث ان زوال الاحتلال لا يتم الا بالقتال .. وان تحقيق الحرية لا يتم الا بالتضحيه، فان تحقيق الاستقلال الوطني ياتي تتويجا لتكامل الكفاح المسلح، بكافة اشكاله، وانواعه مع النضال السياسي والدبلوماسي. حيث انهما معا يحددان الفرق بين السلام والاستسلام.

وحين يتحفز مركز الليكود للاجتماع من اجل الانقضاض على ما تبقى من آمال السلام ، فانه يستهدف ان يفرض على شعبنا وامتنا الاستسلام ، وتقبل الخضوع لهيمنة العصر الاسرائيلي.

وفجاة(يتفركش) مركز الليكود قبل ان يجتمع، وتنتشر ذئابه المرعوبه مؤجلة صراعها الداخلي للتصدي لكارثة الهجوم المسلح على باص للسياح على الطريق بين الاسماعيلية والقاهرة.

البقيه ص ٢٢

وثيقة
جريمة العصر

في الوقت الذي تغلق فيه امريكا ابوابها أمام المهاجرين اليهود السوفييت لترغمهم على الاستيطان في فلسطين المحتلة. تقوم بمحاولة اغواء ودفع شبابنا في الارض المحتلة للهجرة الى امريكا. والوثيقة على الصفحة ٢١ تدين بشكل سافر جريمة هذا العصر

قضايا تنظيمية

الإضافات والتعديلات في النظام الاساسي

باب المؤتمر العام

القسم الثاني

. وخلافا للبند السابق فقد تعرض البند (ه) وهو البند الذي يخص تمثيل اعضاء المجلس العسكري العام في المؤتمر، للكثير من التغييرات نظرا لمتغيرات الواقع التي اصابت اوضاع الجسم العسكري للحركه حيث اندمجت قوات العاصفه في جيش التحرير الوطني الفلسطيني بل واصبحت تشكل الثقل الاساسي لهذا الجيش، لذلك لم يعد يجري الحديث عن تشكيل عسكري فتحوي خالص.

من هنا فقد جاء الجزء الاول من هذا البند على النحو:

"ه. أعضاء المجلس العسكري العام لحركة فتح في جيش التحرير الوطني الفلسطيني وفي مقدمتهم قوات العاصفه المنصوص على كيفية تشكيله في لائحة النظام الملحقه بهذا النظام ....."

وتجدر الاشاره هنا الى عدم استقامة في الصياغه حيث يبدو ان عباره "في لائحة النظام الملحقه بهذا النظام" هي عبارة غير سويه البناء اللفظي فاما ان تكون "في لائحة خاصة ملحقه بهذا النظام " او ان تكون كما وردت في النص السابق " في لائحة نظام قوات العاصفه المكتب العسكري الملحقه بهذا النظام" وهو الاقرب للانطلاق منه لان اطلاق كلمة النظام الاولى هنا يؤدي الى عدم حصر هذا النظام بقوات العاصفه ويبدو انه المعني وفقا للحالة الجديده.

المهم ان هذا الجزء من البند قد تناول عضوية المؤتمر العام بالنسبه لاعضاء المجلس العسكري العام لحركة فتح في نطاق جيش التحرير الوطني الفلسطيني، وجعل في مقدمتهم قوات العاصفه وهو ما يعني ان اعضاء المجلس العسكري العام في اطار هذا الجيش يشملون ممثلي قوات العاصفه وغيرها، اي ان في هذا الجيش اعضاءا آخرين للحركه من غير العاصفه، كذلك فقد جعل هذا النص قوات العاصفه جسما قائما ومعروفا في نطاق جيش التحرير الوطني الفلسطيني.

اما الجزء الثاني من نص هذا البند فقد جاء فيه:

"وطبقا لمقررات المؤتمرين الثالث والرابع مع كفاءات من هذه القوات العسكريه لا يزيد عددها عن عشرين عضوا تسميهم القياده العامه وتقرهم اللجنه المركزيه ."

بقي عدد الكفاءات في هذا النص عشرون عضوا كما كان في النظام السابق، واضيفت عبارة "تسميهم القيادة العامه وتقرهم اللجنه المركزيه" ومما لا شك فيه ان هذه الاضافه في واقع الأمر هي من قبيل تحصيل الحاصل الا انها ضروريه حيث من المفيد التاكيد على المرجعيه الحركيه لهذه القوات اصلا انطلاقا من كون هذه المرجعيه وهي اللجنه المركزيه الجهة صاحبة الحق في كل الظروف في اتخاذ القرار الأعلى بشان هذه القوات.

اما الجزء الاخير من هذا البند فقد انطوى على تغيير كبير وهام من كونه تضمن عباره "على ان لايتجاوز مجموعهم ٥١٪ من المؤتمر". كان يشترط في النص القديم ان يكون مجموعهم ٥١٪ من المؤتمر وهو مالايمكن معه ان يكون مجموع الاعضاء العسكريين في المؤتمر العام اقل من نسبة ٥١٪ منه. وقد خلق هذا

قضايا تنظيمية

قضايا تنظيمية

النص القديم ارباكا كبيرا في التطبيق اثناء التحضير للمؤتمر العام الخامس لأن عمر الحركه واندماجها في اطر المنظمه وضرورات حضور ممثلين من الداخل قد اقتضى ايجاد المنافذ النظاميه لمشاركة اوسع في المؤتمر مما اضطر ان يكون في مقابل هذه المشاركه نسبة ٥١٪ من مجموعها من العسكريين، وهذا ما كان يتطلب صبغة لتسهيل اعمال المؤتمرات القادمه وبناءا عليه فقد تمت المعالجه في النظام الجديد لهذا الاشكال عن طريق قلب النص، فبدلا من ان نقول " وان يكون عددهم ٥١٪ من المؤتمر" قلنا "على ان لا يتجاوز مجموعهم عن ٥١٪ من المؤتمر" وهو ما يعني وفق النص الجديد ان مجموع الاعضاء العسكريين يمكن ان يكون ٥١٪ او اقل من ٥١٪ من مجموع المؤتمر ولكنه لا يمكن ان يكون اكثر وذلك بخلاف النص القديم الذي كان يفرض ان يكون هذا المجموع ٥١٪ من المؤتمر .

. ومثل البند (ة) فقد تضمن البند (و) اكثر من تغيير يمكن ان نلاحظه من خلال نصه الجديد وهو:

"و . عدد من كوادر حركة فتح المكلفين بالعمل في اجهزة دولة فلسطين المستقله ومنظمة التحرير الفلسطينيه والمنظمات القوميه والدوليه من خلال اطرهم التنظيميه الخاصه بهم وبناء على ترشيح من مكتب التعبئه والتنظيم وتحددهم اللجنه المركزيه بما لا يزيد عن خمسة وسبعين عضوا شريطة ان لاتقل المرتبه التنظيميه عن عضو لجنه اقليم"

لقد املت مستجدات الظروف التي تعيشها الحركه ايضا هذا التغيير، فكما اصاب الجسم العسكري بعض الاختلاف في وضعيته، وجدت الحركه ان جزءا كبيرا من كوادرها الاساسيه قد اصبح في نطاق اجهزه منظمة التحرير الفلسطينيه، ووجدت ان العدد الذي يقدمه النظام السابق لعضوية المؤتمر منهم غير كاف خاصه وان طريقة تمثيلهم تقوم على اساس مواقعهم الحركية الفرديه السابقة او المعروفة ، كذلك وجدت تزايدا في عدد من تنطبق عليهم نفس المعايير ولو قياسا، من الفتحويين ذوي المواقع الحركيه المعروفه التي تؤهلهم لحضور المؤتمر وتجعل هذا الحضور مفيدا وقد فرزوا للعمل في نطاق المنظمات الدوليه والقوميه ولم يعالج النظام القديم حالتهم.

من هنا فقد جاء نص هذا البند في جزءه الاول ليشمل هؤلاء و ليشمل ايضا وضعيه من يمكن ان يعملوا في اجهزه دولة فلسطين المستقلة لدى تشكيلها ، و ذلك من قبيل القياس او التحسب لحالة مماثله لما سبق ومحتملة الوقوع احتمالا قويا.

وقد استدرك النظام الجديد ان تاتي مشاركه هؤلاء في المؤتمر العام كما كان سابقا من خلال اوضاعهم الحركيه الفرديه، بان جعل هذه المشاركه من خلال اطرهم التنظيميه الخاصه بهم.

وقد افترض وفرض بذلك ان يكون لهؤلاء الاعضاء العاملين في اجهزة منظمة التحرير وفي المنظمات القوميه والدوليه، وللأعضاء الذين من المحتمل ان يصبحوا في اجهزه دولة فلسطين المستقله اطر تنظيميه خاصه بهم، وهذا ما يلقي على كاهل مكتب التعبئه والتنظيم ضرورة القيام بهذه المهمه ووضع صيغ وتصورات لها لكي تكون هذه الاطر خاصة بهم بكل ما يمكن ان تعنيه هذه العباره.

كذلك فقد ابقى هذا البند للجنه المركزيه ان تحددهم ولكنه اضاف ان يكون ذلك "بناء على ترشيح مكتب التعبئه والتنظيم" وهو ما يؤكد نية النظام بتاطيرهم من خلال مكتب التعبئه والتنظيم.

ثم بعد ذلك ورد التعديل الأخير في هذا البند وهو تعديل يخص الزياده في العدد حيث اصبح سقف العدد وفقا لهذا النص "بمالا يزيد عن خمسة وسبعين عضوا" بدلا من "بما لا يزيد عن خمسين عضوا" ولعل الحكمه من هذه الزياده اكثر من واضحه حيث اقتضى واقع زياده عدد اعضاء الحركه في اجهزه منظمة التحرير الفلسطينيه وفي المنظمات القوميه والدوليه الى اتساع المجال المعطى لحجم مشاركتهم في المؤتمر العام.

. وعالج البند (ز) حالة الحركيين في المنظمات الشعبيه بنصه التالي:

"ز. ممثلين عن الكوادر الحركيه في المنظمات الشعبيه بما لا يزيد عن خمسين عضوا ويتم ذلك بتوصية من المكاتب الحركيه المركزيه وموافقة مكتب التعبئه والتنظيم وبقرار من اللجنه المركزيه شريطة ان لا تقل المرتبه التنظيميه عن عضو لجنه اقليم"

قضايا تنظيمية
قضايا تنظيمية

ويتمثل الجديد في الجزء الاول من هذا البند بزياده الحد الاقصى لعدد ممثلي الكوادر الحركيه في المنظمات الشعبيه لعضوية المؤتمر العام من ثلاثين عضوا الى خمسين عضوا. وهو امر اقتضته الحاجه أيضا، والتي اكتشفت اثناء الاعداد للمؤتمر العام الخامس نتيجه لتزايد اعداد الحركين في قيادات هذه المنظمات وتزايد اعمارهم الحركيه ومستوى كفاءاتهم ومراتبهم التنظيميه.

وفي الجزء الثاني من هذا البند، فقد استبدلت عبارة النص القديم التي تقول: "من خلال المكاتب الحركيه المركزيه، وفي حال غيابها يتم ذلك بتوصيه من مكتب التعبئه والتنظيم وبقرار من اللجنه المركزيه" بعبارة النص الجديد الوارده في هذا البند:

"ويتم ذلك بتوصيه من المكاتب الحركيه المركزيه وموافقة مكتب التعبئة والتنظيم وبقرار من اللجنه المركزيه"

ويلاحظ ان النص القديم قد اناط امر اختيار هؤلاء الممثلين، "من خلال المكاتب الحركيه المركزيه، وفي حال غيابها يتم ذلك من بتوصيه من مكتب التعبئه والتنظيم وبقرار من اللجنه المركزيه" وتاتي العباره هنا وكان اختيار هؤلاء الممثلين يتم كاملا من خلال المكاتب الحركيه المركزيه وفي حال غيابها يشترك كل من مكتب التعبئه والتنظيم واللجنه المركزيه في هذا الاختيار كل من خلال دوره، وذلك على الرغم من ان كلا من هاتين الهيئتين وحدها اعلى تنظيميا من المكاتب الحركيه المركزيه وهو ما يجعل من الواضح ان الامر لا يتعدى اكثر من كونه لبس صياغي، وبتجاوز هذا اللبس الصياغي غير المعني هنا فان هذه العباره تقضي ان يكون الدور اولا للمكاتب الحركيه المركزيه - وهو دور الترشيح - وتفترض امكانية غياب هذه المكاتب فتعطي مكتب التعبئه والتنظيم ان يقوم بالتوصيه لتقرر اللجنه المركزيه بعد ذلك. بينما يترك النص الجديد للمكاتب الحركيه المركزيه حق التوصيه ابتداءا ثم يعطي مكتب التعبئه والتنظيم حق الموافقه او رد التوصيه، ثم بعد موافقة مكتب التعبئه والتنظيم يرجع الامر للجنه المركزيه لاتخاذ القرار النهائي. ويضع هذا النص بذلك التسلسل المنطقي للعمليه في نصابه الصحيح، وينطلق من افتراض وجود المكاتب الحركيه المركزيه للمنظمات الشعبيه دون غيابها، وليس من امكانية وجودها او غيابها، وهو ما ينطوي على معنى وجوب هذا الوجود. اما البند (ح) فقد اتى نصه في النظام الجديد كالتالي:

"ح. عدد من اعضاء الهيئات القياديه للاجهزه المركزيه وفق لوائحها الملحقه بهذا النظام بما لايزيد عن خمسة وسبعين عضوا شريطة ان لا تقل المرتبه التنظيميه عن عضو لجنة اقليم."

وينحصر الجديد هنا في نقطتين: الاولى انه تم في هذا البند استبدال العباره السابقه "عدد من اعضاء الهيئات القياديه للأجهزه المركزيه" بالعبارة الحالية " عدد من اعضاء الهيئات القياديه للأجهزة المركزية " ويأتي الفارق هنا للتعامل مع التسميات المختلفه لهيئات القياده في الأجهزه المختلفه فهي في جهاز الماليه "المجلس المالي الاعلى"وهي في التعبئه والتنظيم "مكتب التعبئه والتنظيم"، وللتعامل أيضا مع اكثر من مستوى لهذه الهيئات. فالكثير من الاجهزه يدار بعدد من الهيئات بالتدرج المراتبي، وفي العموم فان معظم الفارق هنا يبقى صياغيا من الناحيه النظريه، وينعكس عمليا من خلال لوائح الأجهزه المركزيه الملحقه بهذا النظام وفقا للنص، وهو ما ينطوي على معنى وجوب وجود هذه اللوائح، ومما لا شك فيه ان النص الجديد اكثر دقه ومرونه من النص القديم.

والثانيه في زيادة عدد الحد الاقصى لتمثيل اعضاء الهيئات القياديه للأجهزه المركزيه من "خمسين عضوا" وفقا للنظام القديم الى "خمسة وسبعين عضوا " وفقا للنظام الجديد.

وسبب هذه الزياده يعود الى الحجم الكبير لاعضاء الهيئات القياديه للأجهزه الحركيه المركزيه والذين يفترض فيهم جميعا الاقدميه والتقدم التنظيمي والفعاليه من خلال مواقعهم التنفيذيه الاساسيه، هذا الحجم الذي

قضايا تنظيمية
قضايا تنظيمية
قضايا تنظيمية

برز بالرغم من تحول فعاليات هذه الأجهزه وكوادرها الى اطر منظمة التحرير الفلسطينيه مما جعل تمثيلها يندرج في نطاق تمثيل الاعضاء من العاملين في اجهزه المنظمه.

بقي في الاخير البند (ط) وقد جاء فيه:

"ط. ممثلين عن الكفاءات الحركيه بما عن ثلاثين عضوا شريطة ان لا تقل مرتبته الت عن عضو لجنه اقليم"

وينحصر الجديد هنا ايضا في نقطتين: الا حجم الحد الاقصى لهؤلاء الممثلين حيث اصب يزيد عن ثلاثين عضوا " بدلا من القديم الذي لا يزيد عن عشرة اعضاء "

والثانيه تتمثل في اضافة عباره "شريطه ا مرتبته التنظيميه عن عضو لجنه اقليم " وهي ا تكون غير ضروريه لولا غرض التاكيد على الكفاءه في هؤلاء الممثلين، وافتراض التدرج بهم حتى عضوية لجنة الاقليم، وهما افتراضين

وبعد الانتهاء من استعراض المستجدات في تشكيل المؤتمر العام للحركه وفقا للنظام الاساسي الجديد لا بد ان نلحظ باختصار مناحي الجديد في تشكيل المؤتمر العام للحركه وهي:

اولا: التوسع في حجم التمثيل وهو ما يستتبع زيادة عدد اعضاء المؤتمر العام عما كان يتضمنه النظام قبل المؤتمر العام الخامس، ولكن ذلك لا يفترض بالضروره ان يزيد عدد اعضاء المؤتمر العام السادس عن المؤتمر العام الخامس، بل بالعكس قد يسفر الامر عن نقصان هذا العدد ذلك لأن عدد اعضاء المؤتمر الخامس قد تمت زيادته عما كان يقتضي النظام القديم وذلك لاعتبارات تتعلق بالوقائع الجديده والتغيرات الكيفيه في جسم الحركه، وبضرورة تمثيل الارض المحتله بعدد من المبعدين والمحررين، وهو الامر الذي اقره المؤتمر العام الخامس نفسه.

ثانيا: الانطلاق من التاطير حيث افترض هذا النظام وفرض تاطير الاعضاء العسكريين والعاملين في الأجهزه الحركيه والعاملين في أجهزة منظمة التحرير الفلسطينيه وفي اجهزة دولة فلسطين المستقله وفي المنظمات الدوليه والقوميه ،ونص صراحه حيث يجب على الاطر الخاصه لهؤلاء الاعضاء.

ثالثا: معالجة النواقص وسد الثغرات من خلال ما ته التجربه والممارسه في الفتره بين المؤتمرين الرابع امس.

رابعا: مراعاة اعتبار العمر الزمني الجديد للحركه ما يعنيه من ضرورات التشدد او التساهل، وهو الامر ي انعكس في تراكم اقدميات الكوادر والاعضاء، وفي ى تاثير هذه الاقدميات.

خامسا: مراعاة التغييرات الطارئه على جسم الحركه بيتها كالتغييرات في الجسم العسكري او في اندماج ض الاجهزه والفعاليات في اطر منظمة التحرير او اطر وحده الوطنيه الفلسطينيه.

واخيرا فان القصد من كل هذه التعديلات والاضافات هو ان ياتي تشكيل المؤتمر العام للحركه ملبيا لضرورة حسن قيامه بدوره المنوط به كاعلى مرجع تشريعي للحركه يجب ان يكون جامعا لكل ما يتعلق باسس وجودها ومسيرتها.

ان تشكيل المؤتمر العام هو احد العوامل التي يتوقف عليها دور هذا المؤتمر وفعاليته وحجم ما يمكن ان يشحن به الحركه من حوافز ومحركات ومن قدره على العطاء والابداع والنهوض، وهذا بالتحديد هو القصد من مستجدات بنود هذا التشكيل. ■



الدعم كل الدعم للإنتفاضة

قطعة من الذهب لدعم الإنتفاضة والصمود

عندمـا نـقول بالمواجهـة الشاملـة مـع العـدو الصهيوني، خاصـة فـي ظل الانتفاضه الباسله لشعبنا البطل، وفي عامها الثالث الحاسم، وكوننا التنظيم القائد علـى الساحـة الفلسطينية فانه يتوجب علينا قيادات وكوادر ان نعطي المثل الأفضل والقدوة الحسنه في كل مستوى ومجال عندما نقول بالمواجهة الشاملة فاننا نعني تجنيد كافة قوانا وامكانياتنا وطاقاتنا بأعلى وتيرة ممكنة في كل حقـل ومجال، واليوم نقارب أحدى الزوايا في جانب كبير ورئيسي هو جانب "الجباية المالية" الذي يجب ان يحظى بجل اهتمامنا وجهودنا لانجاحه.

منذ نشوء الحركة الصهيونية وحتى هذه اللحظة فان اهم صفة ميزت قدرتها على الحركة والفعل والتأثير هي براعة تنظيمها "للجباية المالية" والتكيف الماهر مع الظروف من بلد الى آخر وبين تجمع وتجمع، والابتكار البارع في الاساليب والافكار. وبالطبع لسنا هنا في صدد دراسة وتعداد المنظمات التى انشاتها الصهيونية لأغراض الجباية المالية ولا حتى في صدد متابعة اساليب الابتزاز وغيرها التي تمارسها على الحكومات والدول والمنظمات لتامين المساعدات لأسرائيل ومدها باستمرار بما تحتاجه لتطبيق برامج التوسع والقهر والأستيلاء وتشويه التاريخ والجغرافيا - لسنا بصدد كل هذا وانما يهمنا ان نؤكد ان هذا الجانب في الحركة الصهيونية كان ومازال من أهم اسلحتها الناجحة والفعالة: جانب الدعم والأسناد المادي ماليا وعينيا لتحقيق الاغراض السياسية للحركة الصهيونية والمتمثله باستمرار استيلائها على الارض - وقمعها للشعب الفلسطيني ومخططاتها العدوانية والتوسعية على حساب الأمة العربية.

على الجانب الآخر، الجانب الفلسطيني والعربي، يقف وبكل أسف أمام صورة مختلفة تماما - لا نقول ذلك افترانا بل واقعيا. نقوله من باب الواقع وحتى نكون على مستوى التحدي .. وحتى نرتفع الى مستوى المواجهة وبكل اسلحتها المطلوبة.

يمكن القول بلامبالغه ودون شعور بالاحباط ان "الجبايه الماليه الفلسطينية لم تنجح بالشكل المطلوب منذ نشوء منظمة التحرير الفلسطينية وحتى هذه اللحظه - نجحت بعض الأفكار وبعض الأساليب وبعض المحاولات مثل ٥٪ من الرواتب في دول الخليج والسعودية خاصة - نجحت لأن الاغلبية منها اتخذت شكل الطابع الأجباري وليس الأختياري. ولكننا لانستطيع القول ان العمل الفلسطيني يمكنه الاعتماد على الجباية الذاتية بشكل دائم ولا الاعتماد على حملات خاصة كلما دعت الحاجة وشحت الموارد، وكلما استعمل سلاح التضييق وسياسة تجفيف الموارد كما هو قائم اليوم في ظل الانتفاضة المجيده - لاتملك منظمة التحرير الآليات ولا الوسائل التي تملكها الحركة الصهيونية للأعتماد المالي على الذات بشكل مضمون يمكن الركون اليه .. هذا الكلام صحيح ولكن السؤال الكبير يبقى:

هل نقبل بهذا الواقع؟ هل نستسلم لهذه الحقيقة؟

هل نرضى، ونحن التنظيم القائد، بأن يقول التاريخ بعد فترة من الزمن أن الشعب الفلسطيني لم يرتفع الى مستوى المسؤولية في حقبة حاسمة ومرحلة

حرجة من تاريخ حركته الوطنية .. وترك قواه تنهار تحت الضغوطات وعمليات تضييق الخناق الموجهة ضده من قبل الأمبريالية والصهيونية وحتى حكومات الدول العربية؟

اجابتنا على كل الأسئلة السالفة بالطبع هي "لا" و"لا" كبيرة ، فنحن حركة جماهير - وجماهيرنا اثبتت بانتفاضتها الباسلة انها حية وانها قادرة على الوقوف في وجه كافة المؤامرات وجبروت قوى معسكر الأعداء .. "نعم" شعبنا قادر على حماية انتفاضته وحركتنا قادرة ومؤهلة على قيادته في مد الانتفاضة باسباب الحياة والاسناد والاستمرار - "نعم" نحن قادرون على الابتكار والابتكار المبدع - جملة منها تؤدي الى تراكم كمي ونوعي فعال مثل موضوعنا هنا: "قطعة من الذهب لدعم الانتفاضة والصمود":

ان اقتناء الذهب عادة توارثناها فاصبح جزءا من الفعالية التي تبدأ مع بناء الاسره من بداية الشبكه حتى الزواج.

كما هو معروف فان الذهب الذي لدينا في الغالب هو اكثر من احتياجنا له لأمور "التزين" .

- من هنا فان التبرع "بقطعة من ذهب لن يؤثر على الغاية التي من أجلها اقتنيناه.

قد يقول البعض لماذا "الذهب" وليس تبرعات أخرى، جوابنا أنه من الناحية الاولى يعطي مردودا مع التبرعات الأخرى، ومن الناحية الثانية قيمته عاليه ولا يؤثر في عملية التبرع كثيرا على امكانيات العائلة.

قطعة من الذهب - قطعة من المصاغ الى جانب تبني عائلة في برنامج التكافل الأسري الى جانب اساليب أخرى - ولن يعدم شعبنا الأساليب والوسائل ، كل هذا سيؤدي حتما الى اسناد حقيقي لعمود شعبنا في الداخل ، في انتفاضته و على الأخص في عامها الثالث.

أتذكرون شعار "ادفع دولارا تقتل عربيا "اتذكرون كم در هذا الشعار الحاقد من ملايين بل مئات الملايين من الدولارات على الجبايات اليهودية الموحدة ؟ نحن نقول "اعط قطعة من الذهب واستر عائلة" "تبنى عائلة ومكنها من البقاء والصمود في الداخل" - تساعد انتفاضة شعبك على اجتياز عامها الثالث - عام ١٩٩٠ بالنصر انشاء الله اننا نطرح هذا الموضوع على شكل نداء ملح - ومن هنا فان تعاملنا معه سيكون على مستوى كبير من المسؤولية:

- لن تباع قطع الذهب او المصاغ في السوق - اي لن ترى اخواتنا، زوجاتنا ، بناتنا وامهاتنا قطعهن على اي احد غيرهن .
- يوضع الذهب في البنوك ليشكل احتياط الذهب للعملة الوطنية الفلسطينية عند اصدارها انشاء الله وفي الوقت المناسب وقد تستعمل لضمان اصدار سندات لدعم الانتفاضة على المستوى الشعبي .

ان تنظيم فتح وبحكم كونه التنظيم الجماهيري القائد مطلوب منه الزاما ان يخوض غمار هذه الحملة العظيمة الأهداف لانجاح غاياتها وابعادها لتشكل في المدى المنظور ركيزة يستند اليها نضالنا ونواة للمؤسسات المالية في دولة فلسطين - البنك المركزي في الدولة الفلسطينية - وغطاء للعملة الفلسطينية من هنا تكتسب حملة "قطعة من الذهب لدعم الأنتفاضة والصمود" بعدا جديدا واهمية اضافية - وتستدعي بالتالي مزيدا من الجهود المركزة من قبل تنظمنا القائد ، ولقد أعلن الاخ ابو عمار رئيسدولة فلسطين عن الشروع في بدء حملة الذهب في اكثر من بلد ويتولى بنفسة افتتاح هذه الحملة في دول الخليج ، كما بادر مؤتمر حركة "فتح" اثناء انعقاده وبالتزام كافة اعضاءه المشاركه الالزامية في هذه الحملة العظيمة وقدم كل عضو قطعة من الذهب او مبلغا يعادلها، فسجل بذلك كما هو دائما الدور القيادي الريادي ..

ان حملة الذهب يجب ان تظل مستمرة وقائمة وعلى تنظيمنا القائد ان يستمر فيها ويصعد وتائرها فقطعة واحدة من الذهب ايا كان حجمها يشكل حماية لقطعة من النقد الفلسطيني واحتياطا له في دولة الغد دولة فلسطين المستقله، فلتتعزز جهودنا لانجاح مبادرات ثورتنا.

"وانها لثورة حتى النصر ولا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة"

وانها لثورة حتى النصر

تجربة التكامل الإقتصادي العربي

الجزء الثاني : الاطار التطبيقي :-

لقد بينا في الجزء السابق ان مفهوم التكامل الاقتصادي عملية متكاملة وذات بناء، داخلي متناسق ومتماسك في الآن ذاته. وان هذا المفهوم يتكون من الأهداف المرغوب تحقيقها من عملية التكامل الاقتصادي، وهذه الاهداف هي التي تحدد طبيعة الآليات و الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الاهداف ، ومن ثم فان هناك معايير أداء تستخدم لاجراء المراجعة والتقييم لما يتم انجازه من عملية التكامل على ارض الواقع حتى يمكن التعديل في الآليات او الوسائل بما يخدم الاهداف المرغوب تحقيقها. كما بينا ان النموذج الاشتراكي تبنى اهداف تحقيق تقسيم عمل اشتراكي بين الدول المشاركة في عملية التكامل وازالة الفجوه التنموية بين الدول المشاركه من خلال تسريع عملية النمو الاقتصادي للدول الاقل تطورا ، ولتحقيق هذه الاهداف تبنى آلية التخطيط ، اي تنسيق الخطط النظرية للدول المشاركة، وحدد معاييرا للاداء ترتبط بمدى ما يتم انجازه من اهداف تنسيق الخطط النظرية وتحقيق التقارب في مستويات النمو الاقتصادي بين الدول المشاركة.

اما النموذج الرأسمالي ، والذي تؤخذ تجربة السوق الاوروبيه المشتركه كنموذج له، فان اهداف عملية التكامل الاقتصادي تتركز في الاستخدام الاكثر كفاءه للموارد الاقتصادية ولعناصر الانتاج المادية والبشرية وزيادة نسب النمو الاقتصادي، ولتحقيق هذه الاهداف استخدم آلية السوق من خلال حرية انتقال السلع وعناصر الانتاج والتدرج في عملية التحرير بحيث تنطلق عملية التحرير من السلع مرورا برأس المال وثم القوى العاملة . ومعايير الاداء ترتبط هنا بعملية الانتاج الكبير والوفورات الناتجه عن عملية توسيع السوق وما توفره من امكانات للتطور التكنولوجي وللبحث العلمي بشكل خاص والتطور الاقتصادي بشكل عام.

على المستوى العربي ، لم تتبنى تجربة التكامل الاقتصادي مفهوما متكاملا لعملية التكامل الاقتصادي. وانما تبنت أدوات للتكامل الاقتصادي دون ربطها بمفهوم محدد متكامل لعملية التكامل الاقتصادي القومي.

باستثناء تجارب الوحده السياسية التى عرفتها الدول العربية والتى نتج عنها مؤقتا وحده اقتصادية فيمابينها انتهت مع انتهاء مشروع الوحده السياسية فان تجارب التكامل الاقتصادي العربي تكاد تنحصر فيما تحقق في اطار جامعة الدول العربية والتجمعات الاقليمية العربية حديثا، وهذا ما سنركز بحثنا عليه.

في اطار جامعة الدول العربية :-

١-١ هناك مجموعه كبيره من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الثنائية العربية الا انها تندرج في اطار التعاون الاقتصادي الثنائي والتعامل التفضيلي وليس في اطار التكامل الاقتصادي العربي.

١- لقد انشئت جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ كاطار شمولي للتعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ولم تكن تشكل اطارا للتكامل الاقتصادي العربي ، مع ان اول اتفاقية لتسهيل المحاولات التجارية بين الدول العربية (عام ١٩٥٣) تمت في اطار جامعة الدول العربية، الا ان هذه الاتفاقية تندرج في اطار التعاون المتعدد الاطراف بين الدول العربية ولا يتجاوز اهدافها اقامة منطقه تفضيلية تجارية ، بينما الخطوة الاولى نحو التكامل الاقتصادي المندرج وفق المفهوم الرأسمالي تبدأ بمنطقة تجاره حرة تنتقل فيها السلع بحرية كاملة دون اية قيود جمركية او غير جمركيه.

١ - ٢ - وفي سنة ١٩٥٠ وافق مجلس جامعة الدول العربية على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية ، وقد انشأت هذه المعاهده مجلسين الاول مجلس للدفاع المشترك ومجلس اقتصادي يتكون من وزراء الدول المتعاقده المختصين بالشؤون الاقتصادية يتولى اقتراح ما يراه كفيلا بتحقيق الاغراض المبينه في الماده السابعه من المعاهده وهي :

٢- معاهده للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعه العربية وملحقها العسكري.

- توفير الرفاهيه في البلاد العربية،
- رفع مستوى المعيشه فيها،
- تتعاون الدول المتعاقده على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها البيعيه،
- تسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية،
- بوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيق وابرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات لتحقيق هذه الاغراض.

فقد جاءت الاهداف الاقتصادية للمعاهده مقتصره على التعاون الاقتصادي وتسهيل المبادلات التجاريه، فهي تبقى في جوهرها في حدود التعاون ولا ترتقي الى مستوى التكامل الاقتصادي، وبالتالي فان مهام المجلس الاقتصادي تبقى مندرجه في هذا الاطار. الا ان هذه المعاهده ابقت الباب مفتوحا للمجلس الاقتصادي بابرام ماتقتضيه الحال من اتفاقيات لتحقيق الاغراض السابقه ، وقد انجز فعلا في اطار المجلس الاقتصادي مجموعه من الاتفاقيات الاقتصادية تجاوزت في اطارها واهدافها مجال التعاون الاقتصادي لتصب في اطار التكامل الاقتصادي العربي، وكان اولها اتفاقية الوحده الاقتصادية العربية بين دول الجامعه العربية التي اقرها المجلس الاقتصادي سنة ١٩٥٧ ودخلت حيز التنفيذ سنة ١٩٦٤ وتهدف هذه الاتفاقيه الى اقامة الوحده الاقتصادية العربية بشكل تتدرج بدء من تحرير المبادلات التجارية وانتهاء بالتكامل الاقتصادي الشامل، ولهذا اصدر مجلس الوحده الاقتصادية قراره رقم (١٧) الذي ينص على اقامة سوق عربية مشتركه سنة ١٩٦٤ الا ان الدول العربية لم تلتزم بتنفيذ هذا القرار ، وبالتالي لم يتم انجاز حتى المرحله الاولى من مشروع التكامل الاقتصادي العربي الذي نادى به مجلس الوحده الاقتصادية.

ولهذا حاول مجلس الوحده تبني ادوات واساليب اضافه الى حرية انتقال السلع من خلال المشروعات العربية المشتركه وتسهيل عمليات انتقال راس المال بين الدول العربيه دون الاصرار على التنفيذ الكامل للمرحله الاولى وهذا ما اعطى للدول العربية امكانية التحلل من الالتزام بالمشروع التكاملي برمته، بالاضافه الى ان الدول العربية المشاركه في السوق العربيه المشتركه تحقق مصالحها بشكل افضل عبر الاتفاقيات الثنائيه دون ان

تكون مجبره على تعميم ما تعطيه من امتيازات في اطارها الى اطراف عربية ثالثه، خاصه في ظل غياب نظام متعدد الاطراف لتسوية المدفوعات وعدم قابلية العملات العربية للتحويل.

في ظل غياب التطبيق الفعلي للسوق العربية المشتركه ، فانه يصعب اجراء اي محاوله تقويميه له، وكل ما يقال عن هذه التجربه سينحصر في اسباب عدم تطبيقها ، وليس في تقويم انجازاتها ، ولهذا لا نستطيع الحكم على ان هذه التجربه قد فشلت وانما هناك قصورا في تطبيقها سواء كان ذلك ناتجا عن عدم التزام الدول العربية بتنفيذها ام لقصور في الاتفاقيه ذاتها او الاطار المؤسسي المشرف على تنفيذها او في المنهج التكاملي الذي تم تبنيه وعدم الوضوح في اهداف الاتفاقيه ذاتها وآليات تحقيقها.

١-٣ - وفي اطار منهج تحرير المبادلات التجاريه، كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي انجز المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٨١ اتفاقيه تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باعتبارها اتفاقيه تهدف الى تحرير المبادلات التجاريه بين الدول العربية والربط بين المدخل التبادلي والمدخل الانتاجي في انجاز عملية التكامل الاقتصادي ، وان تتجاوز هذه الاتفاقيه سلبيات كل من اتفاقية عام ١٩٥٣ واتفاقية مجلس الوحده الاقتصاديه العربيه الا ان هذه الاتفاقيه وبعد مرور حوالي ١٠ سنوات على اقرارها لم تدخل التطبيق الفعلي وكان مصيرها مماثلا لما سبقها من الاتفاقيات الاقتصاديه.

١-٤ - اثر حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ وتصحيح سعار النفط ، حصلت تدفقات ماليه بين الدول العربيه في اطار سياسات الدعم لدول المواجهة العربية وعبر صناديق التنميه العربية القطريه والجماعيه ، كما توفرت للدول العربية النفطيه طاقات شرائيه كبيره جعلها سوقا ستهلاكيه واسعه ، هذا التغيير في الظروف الاقتصاديه جعل الدول العربيه تنظر الى ادوات جديده في التكامل لاقتصادي العربي ، كالمشروعات العربية المشتركه وتسهيلات انتقال راس المال بين الدول العربيه، كما حاولت مؤسسات العمل القومي في المجال الاقتصادي الاستفاده من هذه الظروف بتوسيع نشاطاتها واقامة مؤسسات واجهزه جديده ضمن مفاهيم جديده للتكامل الاقتصادي ، يمكن ان نطلق عليها اساليب التنسيق القطاعي ، اي ان نشاطها مقسما وفقا للقطاعات الاقتصاديه المختلفه ، في مجال النقل ، الصناعه ، الزراعه ، الخدمات .. الخ، وقد تراكمت هذه المعطيات لتعطي حافزا في اتجاه تبني مفاهيم جديده والتخلي عن مفهوم التكامل الاقتصادي العربي ليحل مكانه مفهوم العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي تبناه مؤتمر القمه العربي الحادي عشر في عمان ١٩٨٠ عندما اقر لأول مره استراتيجيه العمل الاقتصادي العربي المشترك ، ورغم مايمكن ان يقال عن ايجابيات وسلبيات هذه الاستراتيجيه ، الا انها بقيت وثيقه مهمله دون ان تدخل حيز التطبيق على ارض الواقع، مما يفقد اية امكانية لاجراء تقويم لها ، وقد تكون هذه الوثيقه الى جانب ميثاق العمل القومي الاقتصادي والذي لم يتم الالتزام بتنفيذه، تضمان بين صفحاتها انبل الأهداف القوميه في مجال التكامل الاقتصادي العربي وبناء الوحده الاقتصاديه العربيه الا ان ذلك لم يحل دون اهمالها فليس نبل الاهداف والغايات سببا كافيا لتطبيق التكامل الاقتصادي العربي.

٢- التجمعات الاقليميه العربيه

عندما تضافرت العوامل الامنيه والسياسيه بفعل حرب الخليج مع نهاية عقد السبعينات نشات المبررات الاساسيه لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية سنة ١٩٨١ ، وقد عقدت في اطار المجلس الاتفاقيه الاقتصاديه الموحده التي اتبعت منهج التدرج في تحقيق التكامل الاقتصادي بدء من مرحلة حرية المبادلات التجاريه الى تحقيق السوق الخليجيه المشتركه ، كما ظهر في عقد الثمانينات تجمعين اقليميين عربيين الاول مجلس التعاون العربي والثاني اتحاد المغرب العربي ، وقد قامت هذه التجمعات على نفس القاعده الاقتصاديه تحقيق التكامل الاقتصادي بشكل متدرج وانطلاقا من مرحله تحرير المبادلات السلعيه بين الدول المشاركه بها.

ان ذلك يعني ان هذه التجمعات لازالت اسيره مفهوم التكامل وفق النظره الرأسماليه ، ونحن مثلما لاحظنا سابقا ان الدول العربية لم تلتزم بتنفيذ اتفاقية الوحده الاقتصاديه ولا اتفاقيه تسير وتنمية المبادلات التجاريه بين الدول العربيه وقد انطلقتا من نفس القاعده التي تنطلق منها التجمعات الاقليميه العربيه ، وهنا لا شك ان العوامل السياسية والامنيه التى كانت خلف قيام مجلس التعاون الخليجي قد ساهمت بدورها في قيام التجميعين العربيين الاخيرين ، مجلس التعاون العربي لتمرير التسويه السلمية والقبول الاقليمي للكيان الصهيوني كجزء من المنطقه العربيه المشرقيه ، اما اتحاد المغرب العربي فكان لمواجهة التطورات السياسيه داخل دوله من جهه ومحاوله تنسيق المواقف بينها لمواجهة اعلان السوق الاوروبيه الموحده التي ستدخل حيز التنفيذ في نهاية سنة ١٩٩٢ . اذ ان الاهداف الاقتصاديه المعلنه لكل منهما يمكن تحقيقها من خلال الالتزام بالاتفاقيات الجماعيه التي تربط دول كل مجلس بالاضافة الى كثافة الاتفاقيات الثنائيه فيمابين دول كل من التجمعين.

وبالتالي فان الاطار الاقتصادي لهذه المجالس يرتبط بالاهداف الامنيه والسياسيه ولا يختلف وضعها عن وضع عمليات الوحده السياسية التي كانت تنشأ بين عدد من الدول العربيه والتي ينشأ منها تكامل اقتصادي ينتهي بزوال الوحده السياسيه.

يمكن القول اذن ، ان الدول العربيه لم تدخل تجربة تكامل اقتصادي بعد، وكل ماهو موجود اطر للتكامل الاقتصادي دون تطبيق فعلي ، وكل ما هو موجود على الساحه العربية لا يعدو مجال التعاون الاقتصادي الذي تحكمه الاتفاقيات الثنائيه بشكل أساسي ، والشكل الاكثر تطورا هو مجلس التعاون الخليجي الذي حول دول الخليج العربيه الى منطقه تجاره حرة للسلع الاجنبيه، ووسع المجال الاستثماري لرأس المال الاجنبي ولهذا لا نستغرب ان اول اتفاق جماعي يعقده المجلس كان مع المجموعه الاقتصاديه الاوروبيه ، وان سعيه لازال قائما لجعل مجلس التعاون الخليجي منطقه تجاره حره للولايات المتحده الامريكيه. وكما نصت ديباجة اتفاقية التعاون بين دول المجلس والجماعه الاقتصاديه الاوروبيه كاسباب لعقد هذه الاتفاقيه هو ايمانهما "بالدور الايجابي الذي يقوم به مجلس التعاون من اجل حفظ السلام والامن والاستقرار في منطقة الخليج".

التكامل الاقتصادي العربي ليس فقط لم يدخل التطبيق العملي ، وانما لازال يفتقر حتى لاطاره النظري الذي يشكل قاعدة اية تجربه تكاملية.

وحيال هذا الواقع لا بد من الدعوه لاطار عربي يجري فيه التخطيط للمستقبل حيث بدأت تقوم المجموعات الدوليه المتكامله والتي تضع نقاط التوازن ومعادلات علاقاتها مع مختلف المجموعات الاخرى ضمن النظام الدولي الجديد، وهو النظام الذي لا مكان فيه للدول الصغيره فرادى الا مكان التبعية والدوران في دوامة الآخرين.

يتجه النظام الدولي نحو نظام الاقطاب التي من المرشح لها ان تتشكل من الاتحاد السوفياتي واوروبا واليابان والصين والولايات المتحده، والتي تحيطها بعض الكتل وهو النظام الذي اصبح من الضروري ان تتشكل فيه المجموعات المتكامله والمتعاونه لتتمكن من الوقوف على ارضية تنموية ولو في حدها الأدنى.

ان المجموعة العربية مؤهله بحكم الموقع والموارد الطبيعية ومستوى التطور وآفاق الثروه النفطيه للمرحلة القادمة ان تأخذ دورا اكثر فعاليه يضمن لها مستوى من التنمية يضعها على طريق اللحاق بالشمال، وهذا الامر بالذات يقتضي سرعة التصرف ومدخلة التضامن العربي للانتقال الى التناسق والتكامل الاقتصادي.



التحليل السياسي

القضية الفلسطينية
والتحركات العربية الراهنة

هيمنت قضية (هجرة اليهود السوفيت) على مناخ السياسة العربية، وعبرت غيومها السوداء فضاء الدبلوماسية العربية او الاعلام العربي، واصبح هناك احساس كبير بخطورة هذه الهجرة ليس على فلسطين فحسب، وانما على الاقطار العربية المجاورة، وعاد شعار (اسرائيل الكبرى) ليفعل فعله في استثارة الحس القومي العربي، وليلقي بظلاله على مستقبل المصير القومي.

وعلى الرغم من الوضع العربي الذي تغلب علية سمة التفكك والضعف بشكل عام، وعلى الرغم من غياب الدور الفاعل والضاغط للوطن العربي في هذه المرحلة التي يشهد فيها العالم تطورات ومتغيرات، وحالة انقلابية شاملة في السياسة والايدلوجيا والاقتصاد، على الرغم من ذلك، فقد جرت في الآونة الاخيرة بعض التحركات العربية الهامة التي تعتبر بداية او اشارة لعملية التحدي والاستجابة، وللوقوف في وجه التحديات، على خلفية الاحساس بالخطر المحدق، الذي جاء افرازا للتطورات الدولية، ونتيجة للضغوطات التي مارستها الدوائر الامبريالية والصهيونية، وقد فرض موضوع الهجرة نفسة على كل الاجتماعات واللقاءات العربية، الثنائية، والجماعية، وارتبط هذا الموضوع ارتباطا وثيقا بموضوع الانتفاضة وظروفها ومستلزمات ضمان استمراريتها وتصاعدها.

وفي هذا الاطار نستطيع الوقوف عند ابرز المحطات التى كانت بمثابة وقفة دعم ومساندة للانتفاضة وللقضية الفلسطينية في هذه الظروف التي القت فيها المتغيرات الدولية باولى نتائجها السلبية علينا (هجرة يهود الاتحاد السوفياتي).

المحطة الاولى: اجتماع اللجنة الوزارية العربيه الخاصة بدعم الانتفاضة، وهي اللجنة التي شكلها المجلس الوزاري للجامعة العربية في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ من كل من: الجزائر، السعودية، العراق، سورية، تونس، الاردن، منظمة التحرير الفلسطينية، ثم انضمت اليها مصر في وقت لاحق.

عقدت اللجنة اجتماعاتها في تونس يوم ٩٠/٢/٥ بحضور الاخ ابو عمار، والسيد الشاذلي القليبي الامين العام للجامعة العربية.

وقد استمعت اللجنة الى عرض شامل تناول آخر تطورات القضية الفلسطينية من قبل الاخ ابو عمار، وتناولت الكلمة ايضا موضوع هجرة اليهود السوفيت وسبل مواجهتها، واوضاع وتطورات الانتفاضة ومتطلبات ضمان استمراريتها وتصاعدها.

وفي نهاية الاجتماع صدر بيان ختامي اكد على الالتزام بدعم الانتفاضة وابرز القلق الكبير من موضوع هجرة يهود الاتحاد السوفياتي وتوطينهم في الاراضي الفلسطينيه ضمن مخطط (اسرائيل) الهادف الى ما يسمى (باسرائيل الكبرى) على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والامة العربية.

كما قررت اللجنة تشكيل وفدين للقيام بخطوات عاجلة على المستويين العربي والدولي يهدف منع توطين يهود الاتحاد السوفياتي في الارض المحتلة عام ٦٧، وتعزيز الدعم العربي للانتفاضة الباسلة.

التحليل السياسي
التحليل السياسي

وسيترأس الوفد الاول الشاذلي القليبي، وستكون مهمته التوجه الى موسكو وواشنطن والى الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، وكذلك الى دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية، وسيسعى الى (حض الدول الغربية على القيام بمزيد من التحرك لمواجهة مسالة الهجرة الجماعية لليهود السوفيت).

اما الوفد الثاني، فستكون مهمته حض الدول العربية على الوفاء بالتزاماتها المالية لدعم الانتفاضة حسب قرارات قمة الجزائر التي عقدت في حزيران (يونيه) ١٩٨٨.

المحطة الثانية: تشكيل اللجنة العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

وهي اللجنة التي اوصى مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الدار البيضاء في العام الماضي بتشكيلها بالتشاور ما بين رئاسة المؤتمر (الملك الحسن الثاني)، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتختص بالمساعي الدولية الرامية الى تسوية القضية الفلسطينية.

وتم تشكيل هذه اللجنة اثر زيارة قام بها الاخ ابو عمار رئيس دولة فلسطين الى المغرب، والتقى خلالها بجلالة الملك الحسن الثاني في مدينة مراكش يوم ١٩٩٠/٢/١.

وقد صدر بيان فلسطيني مغربي اعلن عن ولادة هذه اللجنة التي سيقوم الملك الحسن الثاني بدعوتها الى الاجتماع ووضع خطة عمل لها في اقرب فرصة ممكنة.

ان تشكيل هذه اللجنة وقيامها بمهماتها في الساحة الدولية من شانه ان يأتي بمردود ايجابي، خاصة وان الضرورة اصبحت تقتضي وجود موقف عربي موحد وقوي يكون له تاثر في الساحة الدولية في ضوء التطورات الدولية المستجدة.

المحطة الثالثة: لقاء الاخ ابو عمار بوزير خارجية سورية السيد فاروق الشرع يوم ١٩٩٠/٢/٦، وهو اللقاء الذي تناول سبل تحقيق التضامن العربي، والتصدي لمخاطر الهجرة اليهودية، وكذلك تنشيط الجهود الرامية الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط.

وقد صرح الاخ ابو عمار في حديث مطول اجرته معه جريدة القدس بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٢ اجابه على سؤال حول اللقاء مع السيد الشرع بقوله (ان اشتراك الاخ فاروق الشرع في اعمال لجنة الانتفاضة التي عقدت في مقر الجامعة العربية، ثم المباحثات التي اجريتها معه ستساعد كثيرا في دفع وتصحيح العلاقة الفلسطينية السورية على قاعدة القرارات الفلسطينية التي وضعها المجلس الوطني).

وهناك محطات اخرى، هي عبارة عن لقاءات ثنائية او نشاطات ورسائل متبادلة ما بين منظمة التحرير وبعض المسؤولين العرب، شكلت في الاونة الاخيرة تحركا نوعيا لدعم ومساندة القضية الفلسطينية، ويكتسي هذا التحرك النوعي أهميته نظرا لدقة الموقف الدولي، ونظرا للمحاولات التي لاتنتهي من قبل الاوساط الصهيونية والاميركية لمحاصرة منظمة التحرير الفلسطينية، وتشديد القبضة والحصار على اهلنا في فلسطين المحتله.

لقد بذلت الولايات المتحدة جهودا لالحاق الاذى بالقضية الفلسطينية، ومحاصرة منظمة التحرير حين مارست اعلى اشكال الضغط لاغلاق كل الابواب والمنافذ امام منظمة التحرير والابقاء على قناة واحدة فقط هي القناة المصرية.

ان هذا النشاط الذي جرى في الاونة الاخيرة من قبل المحيط القومي للقضية الفلسطينية، اكد مدى عمق وامتداد وفاعلية عمقها القومي وعمقها الجغرافي، وارتباط القضية الفلسطينية بمستقبل الاجيال العربية، والخطر المشترك على ابناء الامة العربية الذي يشكله تفاقم وازدياد خطر الهجرة اليهودية الى فلسطين، وحول تضافر الجهود لوقف هذا الزحف ومحاصرته ووضع الخطط الكفيلة بازالته، وان هذا النشاط العربي اذا ما تصاعد فانه كفيل باعادة التضامن العربي، وباعطاء دور اكبر للامة العربية في لوحة القرار الدولي، وسيشكل ذلك ورقة قوية من اوراق القضية الفلسطينية. ■

الوضع الدولي ووحدة المانيا

شكلت ظروف العلاقات الدوليه الجديده بعد الخطوات التي قطعتها مسيرة الوفاق الأساس الذي جعل من الممكن الحديث عن وحدة المانيا بشطريها الغربي والشرقي.

وقد بدأ اول منعطف رسمي بارز في الحديث عن هذه الوحده مباشرة قبل قمة مالطا بين الرئيسين غورباتشوف وبوش حيث كانت كل من دولتيهما تحضر لانعقاد هذه القمه، وحيث كان واضحا ان لكل منهما مطالبه الخاصه المتعلقه بالحد من التسلح على كافة اصعدته وبالقضايا الاقليميه وقضايا التعاون الثنائي والمشاكل العالميه.

وكان الوضع في وسط اوروبا هو الذي يستأثر بالاهتمام الاكبر لكل من الدولتين، فقد اعلن الرئيس بوش في خطابه بمناسبة عيد الشكر انه طلب خمس نقاط من الرئيس جورباتشوف وان هذا الاخير قطع شوطا في كل منها، وحدد هذه الطلبات في: حق تقرير المصير لشعوب اوروبا الشرقيه، والتطور الديمقراطي والتعدديه الحزبيه في دول اوروبا الشرقيه، وتخفيض حجم القوات للاتحاد السوفياتي في اوروبا، والتعاون في حل المشاكل العالميه كالبيئه والمخدرات، وحل المشاكل الاقليميه.

وفي نفس الفتره اعلن السيد فيرنان وولترز سفير الولايات المتحده في بون عن برنامج لوحدة المانيا خلال سنتين، يتم في العام الاول منهما اجراء انتخابات مقراطيه في المانيا الشرقيه ثم القيام بالاتفاق على صيغه للوحده الكامله وتنفيذها.

كذلك فقد قام المستشار كول من جانبه باعلان في نفس الاتجاه الا ان المؤشرات الواضحه لردود الفعل آنذاك اظهرت معارضه سوفياتيه وفرنسيه لهذه الوحده.

وقد اعلن الرئيسان السوفياتي والامريكي بعد ذلك وفي اعقاب قمة مالطا عن تاييدهما لبرنامج بطيء لوحدة المانيا الامر الذي ظهر ان من شانه وضع الضوابط للتسارع الذي اخذ يلوح باتجاه هذه الوحده.

كذلك فقد اجتمع السيد بوش بزعماء اوروبا الغربيه في بروكسيل اثناء عودته من مالطا وطمأنهم الى ان وحدة المانيا يمكن ان تأتي في سياق اجراءات اوروبيه متكامله، وحرص وزير خارجيته السيد بيكر فيما بعد بان يتم اجتماعه مع رئيس وزراء المانيا الشرقيه في بوتسدام وليس في برلين لضبط تسارع الوحده.

ومن جانبه فقد قام الرئيس الفرنسي ميتران الذي يصر على شرط ان تتم وحده المانيا بشكل ديمقراطي وفي اطار اوروبا الموحده بالاجتماع مع المستشار كول مباشره قبل اللقاء الاوروبي الاخير في ستراسبورغ ٨ - ٩ ديسمبر ١٩٨٩ وبحث معه موضوعي وحدة المانيا ووحدة اوروبا الاقتصاديه بما فيها الوحده النقديه وانشاء بنك اوروبي موحد، وقد توصل السيدان ميتران وكول وقتها الى اتفاق يتضمن الموافقه المبدئيه على وحدة المانيا بحيث تأتي في سياق ترتيبات مطمئنه لاوروبا، وهو ما ظهر منه عدم نية الاسراع في هذه الوحده، وقد خلف كل ذلك نوعا من الهدوء في موجة الحديث بشأنها.

الا ان الامر قد عاد الى البروز مرة اخرى قبل اجتماع وزيري خارجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحده الاخير في موسكو حيث اخذت تطرح بعض الافكار الجديده.

ومن ناحيته فقد قام المستشار كول بزيارة موسكو لطرح الموضوع وصرح بعد ذلك تصريحا متفائلا ادى الى الاعلان عن التصورات الجديده في ان تأتي هذه الوحده على اساس بقاء المانيا الموحده في حلف الاطلسي ولامانع من امرين:

الاول: اجراء ترتيبات امنيه من شأنها طمأنة الاتحاد السوفياتي وذلك ضمن الجزء الذي يسمى الان المانيا الشرقيه.

الثاني: الالتزام بعدم تواجد اي من قوات حلف الاطلسي في هذا القطاع من الدوله الموحده.

الا ان الاتحاد السوفياتي قد طرح تصورا آخر وهو ان تأتي هذه الوحده في وضعيه حياد المانيا الموحده، وقد عبر عن هذا الاتجاه كل من المسؤلين السوفييت والالمان الشرقيين.

وقد تقرر في اثر ذلك ادراج موضوع وحدة المانيا لبحثه في مؤتمر لدول اوروبا والولايات المتحده وكندا كان من المقرر عقده في اوتاوا لبحث موضوع فتح المجالات الجويه لحركة الطيران والمراقبه بين الشرق والغرب وتصادف هذا الامر مع لقاء اختتم يوم ١٩٩٠/٢/١٣ بين كل من رئيس وزراء المانيا الشرقيه هانس مدرو والمستشار الالماني الغربي كول حيث وافقت الدولتان على تشكيل لجنه مشتركه لاعداد تفاصيل الوحده النقديه كمقدمه للوحده الالمانيه، وستبدأ هذه اللجنه عملها الاسبوع القادم، كذلك سيبدأ تداول المارك الالماني الغربي في المانيا الشرقيه.

وقد صرح وزير الخارجيه الالماني الغربي ان بلاده تعمل على استقرار الاقتصاد المنهار في المانيا الشرقيه للسماح باقامة اول انتخابات ديمقراطيه في ١٨ آذار القادم ١٩٩٠.

اما السيد مدرو فقد اعتبر اللقاء بانه مخيب للآمال وذلك من زاوية اصرار المسؤلين في المانيا الغربية على ربط دعمهم الاقتصادي باجراء الانتخابات وهو الامر الذي يمكن ان يضعف اوراق مدرو وحزبه الانتخابية الا انه من المؤكد انه قد تم في هذا اللقاء اتخاذ خطوه ايجابية في مضمار وحدة المانيا بشكل عام.

ويلاحظ من خلال تبادل الصيغ والتصريحات بشان وحدة المانيا: ان الولايات المتحده التي ظهرت قبل قمة مالطا وكانها تطرح وحده المانيا كورقه في العلاقات بين الشرق والغرب قد اظهرت التزاما اكثر جديه بهذه الوحده ومنطلقها في ذلك امران:

الاول: محاولة احداث انهيار حقيقي في حلف وارسو من جانب وتعزيز حلف الاطلسي من جانب آخر.

الثاني: استباق برنامج الوحده الاوروبية المقرر البدء بتنفيذه عام ١٩٩٢ وارباك هذا البرنامج، ودفع اوروبا لان تعيد ترتيب اوراقها مما يمكن ان يكون معطلا لوحدتها.

وان الاتحاد السوفياتي الذي لم يعد يعارض من حيث المبدأ هذه الوحده ما زال يتلمس شبح المخاطر على ترتيبات ما بعد الحرب العالميه الثانيه وخاصة حدود ما بعد هذه الحرب، ويفضل قيام اي نوع من هذه الوحده بعد زوال حلفي وارسو والاطلسي، والا فانه كذلك ينطلق من انه اذا كان لا بد لهذه الوحده ان تنتزع المانيا الشرقيه من حلف وارسو فمن المفيد ان تنتزع المانيا الغربية ايضا من حلف الاطلسي.

وان الاوروبيين الغربيين يصرون على ان تتم الوحده في اطار اوروبا الموحده خاصة وان اتفاق ١٩٥٤ بشان وحده المانيا ومدينة برلين يشترط عقد معاهده سلام اوروبيه، وان فرنسا بشكل خاص التي تتزعم برنامج وحدة دول السوق ترى في حدة المانيا اخلالا بهذا البرنامج وزعزعة لزعامتها له.

لذلك فقد سارعت فرنسا الى محاولة موازنه طرح وحدة المانيا بطرح صيغ للعلاقه مع دول الشرق الاوسط وهذا هو احد الاعتبارات التي انطلق منها الحوار العربي الاوروبي الاخير والذي تنطلق منه فرنسا واوروبا الغربيه وهي تحاول تعزيز دورها في تسوية نزاع الشرق الاوسط.

ويجدر هنا التوقف عند نتائج لقاء اوتاوا حيث انهت بريطانيا ترددها بشان وحدة المانيا واتخذت خطوه اكثر تاييدا كذلك اخذ الرئيس ميتران موقفا متقدما في تصريحه الذي اكد فيه على ايجابية هذه الوحده عندما تتم في سياق وحدة اوروبا وعلى اساس عدم حياد المانيا وانما ضمن انتمائها لحلف الناتو.

اما المستشار كول فقد اعرب بعد لقاء اوتاوا عن شكره للرئيس جورباتشوف على موقفه من وحدة المانيا ثم اضاف ان هذه الوحده قد باتت وشيكه، ويمكن الاستنتاج من هذا كله ان مواقف الدول المشاركه في لقاء اوتاوا قد تقاربت كثيرا وباتجاه الرؤيا التي يحبذها السيد كول والولايات المتحده.

واكثر من ذلك فقد التقى بعدها الرئيس ميتران مع المستشار كول في باريس واتفقا على دعوة قمه غير رسميه لدول السوق في شهر ابريل القادم لبحث موضوع وحدة المانيا والاجراءات المطلوب اتباعها من اجل هذه

الوحده.

مما لا شك فيه ان لوحدة المانيا تأثيرا كبيرا على العالم وعلى اوروبا حيث تقف المانيا الغربية في طليعة القوى الاقتصادية والتكنولوجيه في العالم، وبذلك تأتي وحدتها مع المانيا الشرقيه لتؤثر في توازن القوى القائم ولتعزز مكانة الالمانيتين معا بما يعنية ذلك من حجم بشري ومن توفر عماله وتكامل مطلوبين.

بل ان هذه الوحده سوف تؤدي الى الخروج من نظام الامن الذي ساد ما بعد الحرب وكبل المانيا بشطريها.

لقد اظهرت بوادر الانفراج والانطلاق من قيود ما بعد الحرب العالميه الثانيه عمق الحس القومي الالماني حيث سرعان ما عبر هذا الحس عن نفسه باندفاعه قويه ادت بداية الى اختراق جدار برلين وتؤدي الان الى جعل مسالة وحدة المانيا مساله لا يمكن مقاومتها على المستوى الذاتي للشعب الالماني الذي اخذ يتصرف على الارض بشكل يكاد يسبق كل الاجراءات السياسية.

واذا كانت هذه المرحله من عصرنا هي مرحلة تلاشي حدة الصراعات العقائدية بشكل عام فيبدو انها مرحلة استيقاظ الحس القومي كاحد بدائل الروابط العقائدية وخاصة لدى القوميات التي تتصف بالعراقه التاريخيه من ناحيه ويحاصرها الكبت في تعبيرها عن نفسها وعن دورها الحضاري والمادي من ناحية اخرى.

وهنا تبدو المانيا مشحونه بالحوافز للوحده ولعل الامه الالمانيه في مقدمة الامم التي تمتلك هذه الحوافز بقوه اظهرها هذا الاندفاع الحقيقي نحو الوحده.

ومن جانب سياسي واقتصادي فان تطلع هذه الامه لوحدتها هو تطلع لدور المانيا المستقبلي ككل، وهو ما تؤيده التوقعات حيث ستتحول المانيا الى محور استقطاب اوروبي يعبر عن نفسه ايجابيا في حالة التوافق وضمن نظام امن شامل لاوروبا، ومن المحتمل ان يعبر عن نفسه بشيء من التهديد لبعض الدول الاخرى المنافسه في حالة تنافر المصالح وانعدام التوافق الشامل.

وفي كل الظروف فمن المتوقع ان تؤثر وحدة المانيا على:

اولا الجوار المباشر، فدوله مثل بولنده على سبيل المثال تسيطر على جزء كبير من الاراضي الالمانيه ستجد نفسها في مرحلة من المراحل امام مسألة الهوية الحقيقية لتلك الاراضي وثمة اجزاء من الاراضي الالمانيه في سويسرا وهولندا وبلجيكا وغيرها. وحتى الدول الاخرى التي افرزتها خريطة ما بعد الحرب العالمية الثانية ستصبح في مدى زمني قادم امام مسالة اعادة النظر في تركة الحرب كلها بما في ذلك حدودها.

وثانيا: على الوحده الاوروبية ككل بحيث ينتقل مركز الدوله الطليعية فيها خاصة وان المانيا الموحده سوف تمتلك اكثر من غيرها مقومات القياده الاقتصادية

وثالثا: على القوميات المنافسة تاريخيا للقومية الالمانية ومنها القوميتين الروسية والبريطانية.

لقد كانت الحساسيات القومية والمذهبيه في اوروبا مصدر الحروب الكثيره، ومازالت هذه القاره تحتفظ بجذور حساسياتها باستثناء شيء واحد اذا اتيح له ان يصبح عاملا طاغيا وهو التطلع الى المستقبل المتكامل والتطلع الى دور اوروبا في مواجهة القوى الكبرى او القوى غير الاوروبية.

واخيرا تجدر الاشاره الى عدم الارتياح في الاوساط الصهيونيه لوحدة المانيا وذلك لاسباب تاريخيه ونفسيه معروفه ولاسباب مستقبليه حيث ان المانيا القوية التي تستقطب اوروبا تؤدي الى نظام امن جديد من حول المتوسط بكامله وهو ما يفتح باب الاحتمالات. ■

ملف الهجرة

١- حول هجرة اليهود السوفيت

شهدت الفترة الاخيرة من العام الماضي، والاولى من العام الحالي تطورات هامة في موضوع هجرة يهود الاتحاد السوفياتي لاسرائيل، حيث ازدادت بشكل كبير جدا ليس نتيجة النشاطات والفاعليات الاسرائيلية في موضوع الهجرة، وليس نتيجة ازدهار الوضع الاقتصادي وتحسن الوضع الامني، بل نتيجة جملة قرارات سوفياتية واخرى امريكية اجتمعت لتشكل حالة عدم وجود الخيار الاخر، فقد اصبحت الهجرة لغير اسرائيل معقدة وقصيرة وتكاد تكون مستحيلة للسواء الاعظم من المهاجرين الجدد

لقد انقلبت المقولة في موضوع الهجرة تماما، حيث كان ما يصل لاسرائيل لا يتجاوز ١٠٪ من عدد المهاجرين الذين يغادرون الاتحاد السوفياتي وينتشر الاغلبية العظمى في اتجاهات مختلفة اهمها الولايات المتحدة الامريكية. وفي الفترة ذاتها تساوى عدد المهاجرين لاسرائيل مع عدد النازحين منها، فقد تراوحت اعداد المهاجرين بين ١١ - ١٤ الف مهاجر في العام ووصل عدد النازحين الى نفس هذا العدد تقريبا، ولهذا كانت الحاله الديمغرافية مستقرة بالنسبة لاسرائيل، اما بالنسبة للفلسطينيين فقد كانت نسبة التزايد الطبيعي تصل الى ٤.٢ مقابل ١.٣.

وكما قلنا جاءت القرارات الامريكية السوفياتية لتقلب المعادلة تماما، ففي شهر ايلول سبتمبر من العام الماضي، بلورت الادارة الامريكية خطة جديدة للهجرة ترتكز بالاساس على تقليص عدد اليهود السوفيات الذين سيسمح لهم بالهجرة الى الولايات المتحدة، وتقول صحيفة نيويورك تايمز التي اوردت هذا الخبر، "ان الخطة اعدت سرا من قبل مجموعة من كبار الموظفين في وزارة الخارجية الامريكية وسلطات الهجرة ووكالة الاستخبارات الامريكية، وكانت النقطة الاهم في هذة الخطة هي عدم السماح لاي يهودي من الاتحاد السوفياتي بالحصول على سمة دخول للولايات المتحدة، الا اذا كان له اقارب من الدرجة الاولى او الثانية، وان السمة التي كانت تصرف من القنصلية الهولندية للمهاجرين اليهود لم تعد صالحة الا لاسرائيل فقط، ولم تعد تخول حاملها السفر للولايات المتحدة وكندا واستراليا وباقي الدول الاوروبية، وان على كل مهاجر يرغب في الهجرة لامريكا ان يحصل على سمة هجرة ملائمة اي سمة هجرة من السفارة الامريكية".

هذا من الجانب الامريكي، اما الجانب السوفياتي فقد فتح باب الموافقة على طلبات الهجرة، واصبحت الموافقة على الطلب تتم خلال ايام فقط، وهذا خلق شعورا لدى اليهود في الاتحاد السوفياتي بان هذا التسهيل مؤقت وربما يتبدل، كما تقول صحيفة معاريف الاسرائيلية، لذا يسارع اليهود في استغلال هذه الفرصة الثلاثية، تقديم طلب الهجرة، الحصول على الموافقة، ومن ثم تنفيذ السفر.

في السابق كانت محطات الانتظار في فينا وفي ايطاليا، وهذه كانت تتيح لليهود امكانيات هجرة للولايات المتحدة وكندا واستراليا ودول امريكا اللاتينية، وحتى دول اوروبا الغربية، لكن هذه المحطات فقدت تأثيرها تماما، فالاعداد التي تصل اليها من المهاجرين اليهود لاتذكر تقريبا بالمقارنة مع الاعداد التي تصل الى المحطات الجديدة في رومانيا وهنغاريا عبر الطائرات والقطارات.

بلغ عدد الوصول الفعلي من المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي من ٤٥٠ - ٥٠٠ مهاجر يوميا ، اي قرابة ١٥ الف مهاجر في الشهر، وهذا العدد قابل للزيادة في حالة موافقة الاتحاد السوفياتي على قيام رحلات مباشرة بين موسكو وتل ابيب الامر الذي يحول دون تساقط اي مهاجر في اية محطة كانت ، الى جانب السرعة والتسهيل في نقل المهاجرين ، والجدير بالذكر ان وفدا من شركة الطيران السوفياتية يزور اسرائيل منذ ثلاثة ايام للبحث في هذا الموضوع بالتحديد. من جانبها طالبت اوساط في الكونغرس الامريكي الاتحاد السوفياتي بالسماح لشركة العال بالقيام برحلتين مباشرتين من تل ابيب الى موسكو وبالعكس لنقل المهاجرين في طائرات بوينغ ٧٤٧ يوميا، هذا اذا رفضت الشركة السوفياتية بالمساهمة برحلات اضافية من جانبها.

يقول شموئيل شنايتسر في صحيفة معاريف ٢-٢-١٩٩٠ "ان اسرائيل دون هجرة تبقى حقيقة مجمدة تميل الى التلاشي، وبسبب النزوح ، فانها تتآكل من الداخل الى ان تخبو مع الزمن وتفقد الحلم والنمو والازدهار" ... المعركة على (ارض اسرائيل) تدور في عدة ميادين وجبهات ، اهمها الجبهة الديمغرافية، وما يدور في هذه الجبهة قد يكون مصيريا وحاسما، فموجة الهجرة هذه تفرغ التوقعات والمراهنات الديمغرافية العربية من مضمونها وتحولها الى كارثة من وجهة نظر العرب ، وهي بالتالي تشكل مقبرة للسلام الذي يفترض ان يكون محطة على طريق الانتصار الفلسطيني.

اذا كانت الهجرة القوة الحقيقية لدفن السلام الذي لم ير النور بعد ، فان مقاومة الهجرة هي بدء معركة السلام

ان وصول مليون مهاجر يهودي خلال ثلاث سنوات او مليون ونصف خلال خمس سنوات كما تتوقع الحكومة الاسلائيلية ، امر ينذر بنكبة جديدة وبهجرة فلسطينية اخرى ، فالشريط الساحلي لفلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ به كثافة سكانية غير معقولة ، وتوزيع السكان في نظر الحكومة الاسرائيلية امر له اهمية خاصة ربما كان ابرزها احكام السيطرة الامنية والاقتصادية على الارض، الى جانب عمليات التهجير التي كانت تطرح حتى قبل هجرة يهود الاتحاد السوفياتي، وهنا لا بد من ابراز بعض النقاط الهامة والتي تتلخص في التالي:

١- ان سياسة اقناع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بان الهجرة ستكون على حساب الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبالتالي ستخلق هجرة جديدة للفلسطينيين هي سياسة لن تغير من الحقيقة ولن تخفف موجات الهجرة ولن توقف طائرة واحدة تحمل المهاجرين.

٢- عندما نقول الوضع الامني فاننا لانقصد بالتاكيد الوضع الذي تخلقه الانتفاضة، فالانتفاضة محاصرة داخل المدن والمخيمات والقرى الفلسطينية ، وربما هذا هو سر قوتها واستمراريتها، وهي بالتالي لن تؤثر بشكل مباشر على حركية الهجرة والمهاجرين ويبقى تاثيرها في المجالات الاقتصادية والمعنوية . لذا ولضرورة مقاومة الهجرة فاننا بحاجة الى عمليات تهدف الى زعزعة الامن الاسرائيلي والمساس بحركية الهجرة والمهاجرين، فالاتحاد السوفياتي في ظل سياسته الجديدة لن يقبل بوضع اي قيود على الهجرة ، ولن نسمع اكثر من ان الاتحاد السوفياتي قلق بشان استغلال الهجرة لتجريد الفلسطينين من ارضهم في الضفة وقطاع غزة ، وبمقارنة بسيطة تصبح المعادلة ، هجرة كبيرة لاسرائيل مع كل التسهيلات، مقابل تصريحات لا يمكن بناء عليها اتخاذ اي اجراء عملي لمنع او تخفيف هذه الهجرة ، وقد قال مساعد وزير الخارجية السوفياتي للسفراء العرب ان بلاده لن تفرض اية قيود على الهجرة.

٣- ان الذهاب للولايات المتحدة لطلب العون منها في هذا الموضوع ما هو الا بهدف تحميلها مسؤولية المضاعفات المستقبلية التي ستنتج عن الهجرة فموقف الولايات المتحده معروف. حيث انها التزمت منذ عام ١٩٧١ بدفع ٢٥ مليون دولار سنويا لمساعدة اسرائيل على استيعاب المهاجرين ، وهي الان توافق على قرض لمدة ٣٠ سنة ، سوف يشطب بعد سنتين ، وبدون فوائد وبضمان الادارة الامريكية قدرة ٤٠٠ مليون دولار.

ولا يمكننا بغير الموقف العربي الموحد ان نرد على هذا التحدي الخطير الذي يهدد كل امتنا العربية وليس فقط شعبنا الفلسطيني وارضنا الفلسطينية المحتلة.

٢- من بيان اللجنة التنفيذية

درست اللجنة التنفيذية موضوع هجرة اليهود السوفيات ، والخطر الذي تولد عنها ، وبخاصة بعد اجراءات الحكومة الامريكية التي حدت من حرية دخول هؤلاء المهاجرين الى الولايات المتحدة ، بهدف تحويل القسم الاكبر منهم الى اسرائيل التي لا يخفي حكامها نيتهم في توطينهم على ارضنا الفلسطينية المحتلة ، ان حقوق الانسان التي تسمح للمهاجر بحق مغادرة وطنه ، لا تجيز له تحت اي اعتبار ، الاستيطان في اراضي الغير وتهديد حقه في تقرير مصيرة.

وقد بدأت اللجنة التنفيذية البحث مع القيادة السوفياتية في مجموعة من الاجراءات العملية لمواجهة هذا التطور الخطير.

وتناشد اللجنة التنفيذية حكومات جميع البلدان والهيئات الدولية والرأي العام الدولي مساندتها في تصديها لخطر هذه الهجرة ولازالة المستوطنات القائمة على ارضنا الفلسطينية والتي تشكل عقبة خطيرة في طريق السلام في الشرق الاوسط، وتطالب هذه الاطراف جميعا العمل لتنشيط جهودها لعقد المؤتمر الدولي والعمل لوضع ارضنا المحتلة تحت الاشراف الدولي المؤقت، ولرفع مستوى التضامن مع شعبنا وضد القمع الاسرائيلي، والبدء باوسع عملية مقاطعة تجاه المحتلين . وهي تعبر عن الامل في ان موقف دول شرق اوروبا المساند لحقوق الشعب الفلسطيني وللشرعية الدولية سيستمر بعد التغييرات الديمقراطية العميقة التي جرت فيها، والتي تجد التفهم والمساندة من جانب شعبنا الذي يناضل من اجل ابسط حق ديمقراطي له ، وهو حقه في تقرير المصير.

وكان الاخ ابو عمار قد حمل للرفيق غينادي تاراسوف رسالة شفوية في ١٩٩٠/٢/٢ الى الرفيق ميخائيل غورباتشوف حول موضوع هجرة اليهود السوفييت ..

١- رفضت القيادة الفلسطينية بقناعة ، ومن موقع الصداقة التي تربطها بالقيادة السوفيتية وبالرفيق غورباتشوف بالذات ، أي محاولة لجرها لحملة غوغائية ضد الاتحاد السوفياتي في هذا الصدد . واننا في اي من مشاكلنا يجب ان ننطلق مع الاتحاد السوفييتي من روح الصداقة التي تعودنا عليها من القيادة السوفيتية.

٢- لقد شجبنا في اجتماعنا بالامس هذه الحملة ، وانطلاقا من هذا نحن نتمنى على الرفيق غورباتشوف والقيادة السوفيتية ان نعالج سويا هذا الموضوع بما لا يؤثر على القرار السوفيتي ، ولا يضر بمصلحة القضية الفلسطينية خاصة ، وان رئيس الوزراء الاسرائيلي شامير والمتعصبين الاسرائيليين يتخذون من الهجرة وسيلة لاقناع الاسرائيليين بعدم السير في عملية السلام أولا من خلال التغيير الديمغرافي الذي تحدثه هذه الهجرة ، والاعلان عن اسكان هؤلاء في الاراضي الفلسطينية وقد تم فعلا ارسال بضعة اشخاص من هؤلاء الى واحدة من المستوطنات المحيطة بمدينة نابلس.

٣- ان خطوات متفق عليها بيننا يمكن ان تساهم مساهمة فعلية في حل هذه المشكلة . اننا نرغب على التاكيد بعدم السماح لهؤلاء بالاستيطان في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وان لا تكون هنالك خطوط مباشرة جوية او بحرية وان يكون لهم حق العودة الى الاتحاد السوفيتي مثلما وافق سابقا الرفيق غورباتشوف لعدد من هؤلاء بالعودة من امريكا واسرائيل الى الاتحاد السوفييتي، وان ابقاء جوازات السفر معهم يساعد في حرية اختيارهم، وهذا ليس تدخلا فلسطينيا في الشؤون الداخلية ، ولكنه رجاء الصديق للصديق ونحن جاهزون للتشاور باية صيغة من الصيغ التي يراها الرفيق غورباتشوف. وخاصة القدس الشرقية.

- اننا نناشد حكومة الولايات المتحدة ان تعمل على مراعاة حقوق الانسان، وان تحترم حق اليهودي في اختيار المكان الذي يرغب في العيش فيه ، وان تحترم حق الشعب الفلسطيني في الاستقرار في الارض والوطن الذي نشأ فيه، لأن السياسة المتبعة حاليا تضرب عرض الحائط بحق الطرفين في آن معا.

قاموس الانتفاضة

اللجان الشعبية

ان اللجان الشعبية هي واحدة من أبرز الاسهامات التي بلورتها الانتفاضة واهدتها لتراث النضالات الجماهيرية الانسانية، واذا ما تتبعنا مسيرة الشعب الفلسطيني الشعبية ضد الاحتلال، نجد ان مضامين هذه اللجان ليست بالجديده على وعية ، فقد شهد اضراب عام ١٩٣٦ والذي سجل كاطول اضراب في التاريخ، تشكيل أطر مشابهة سميت في حينه باللجان القومية ، الا أن نموذج الانتفاضة قد اعاد صياغتها بتطور، بحيث حملت كل سمات التجديد والتميز والطرافة التاريخية.

لقد شكل ميلاد هذه اللجاه احدى استجابات الوعي الجماعي الفلسطيني الضرورية لمواكبة الانتفاضة ومتطلباتها من اجل النهوض بصمود الجماهير وتنسيق آليات حركتها، فجاءت بذلك مركبا اساسيا في بنى وهياكل الانتفاضة وحظيت باهتمام واسع فلسطينا وعربيا ودوليا.

تتكون اللجان الشعبية سواء أكانت مناطقية او محلية في القرى والمخيمات والمدن والاحياء ، من ممثلين عن كل الفعاليات النضالية الموجودة في الموقع المنتفض بحيث تحاول تمثيل اوسع قطاعات الجماهير من قوى سياسية، او مؤسساتية او اجتماعية ومهنية . بما مكنها من ضم اكثر من جيلين في الشعب الفلسطيني يجتمعون على وحدة الهدف والمسيرة والمصير ، وبما يعنية ذلك من شد لحمة المجتمع والفعل الشعبي ويؤشر لمدى الجهود المطلوبة لضبط ايقاعها سيما وانها تضطلع بدور حساس وقيادي في حركة المواجهة مع الاحتلال.

تشرف اللجان الشعبية في مواقعها على كافة مجريات الامور المعيشية والنضالية للجماهير، فهي:

أولا: احدى الاذرع المركزية لهيكل الانتفاضة ، حيث تقوم بترجمة النداءات الوطنية العامة لبرامج وصيغ اكثر عملية واكثر انسجاما مع خصوصيات موقعها، فهي من جهة تسعى لتنفيذ البنود المحددة من النداء مثل ايام الاضراب الشامل وساعات الدوام التجاري حسب توقيت الانتفاضة، وفي حالات مثل الحصار الشامل والطويل الامد وعندما يعلن الموقع عن نفسه كمنطقة فلسطينية محررة تقوم اللجان الشعبية بدور (ق و م) ، فتضع برامجا حياتية ونضالية للجماهير وتشرف على كل ما يتعلق بموقعها من جهة اخرى (مثال - صمود بيت ساحور)

ثانيا: تقوم بدراسة والتقاط الافكار والنماذج النضالية التى تعبر عن ابداعات الجماهير ويتم ايصالها ل (ق و م) . اما عن طريق قناة اتصال اللجان نفسها ان وجدت او بواسطة القنوات التقليدية للقوى السياسية. وهي تتلقى ايضا التوجيهات والارشادات من الاطر القيادية الاعلى وبنفس الطريقة.

من ذلك فان اللجان تمثل سلطة (ق و م)، سلطة (م ت ف) في موقعها. ولتعدد مهامها تقدم على تشكيل العديد من اللجان والاذرع المتخصصة للقيام باكبر قدر ممكن من هذه الواجبات، وهي بمجملها تعبر عن الانتفاضة استطاعت الحيلولة دون استمرار السيطرة المدنية للاحتلال عبر ضرب العديد من ركائز سلطته . فاللجان الشعبية اذن هي المشروع المؤسساتي الوطني الذي يناط به تحقيق مصالح الجماهير ومتطلبات كفاحه في الموقع المنتفض.

في هذه اللجان :

- لجان التمويل ، لجان الحراسة، لجان للتعليم، لجان للمعتقلين ، لجان الاعلام والصحافة ، لجان التجار، لجان لتوزيع البيانات والتعبئة الجماهيرية، لجان الاهازيج والهتافات، لجان لنقل الاوامر والارشادات من والى قيادة الانتفاضة، لجان لمكافحة الجريمة والمجرمين ، لجان الاشراف الطبي والعلاجي ... وغيرها.

ان اللجان الشعبية في الانتفاضة تقوم بتعزيز التضامنات الاجتماعية والتكافل الاسري وتسعى دوما للحفاظ على ارتفاع معنويات الجماهيرية واستنفار طاقاتها في وجه الاحتلال، فهي تحافظ على وحدة موقعها وتشرف على حل كافة مشاكلة الذاتية والاحتلاليه.

وبالرغم من ممارسات الاحتلال القمعية بحق اللجان الشعبية واعضائها، نلاحظ انها حافظت على دورها وانجزت العديد من المهام المنوطة بها. الا انها ولاسباب عدة وفي مقدمتها وجود الاحتلال وقمعه، لم تستطع حتى الان صياغة منجز مؤسساتي وطني يؤهلها للقيام بدور السلطة الفلسطينية بكل ابعادها. ■

وثيقة

هل ترغب بالحصول على تاشيرة دخول او بطاقة اقامة في الولايات المتحدة؟

هل ترغب في العيش، العمل، الدراسة، الاستثمار، السياحة أو الزواج من مواطنة أميركية في الولايات المتحدة؟

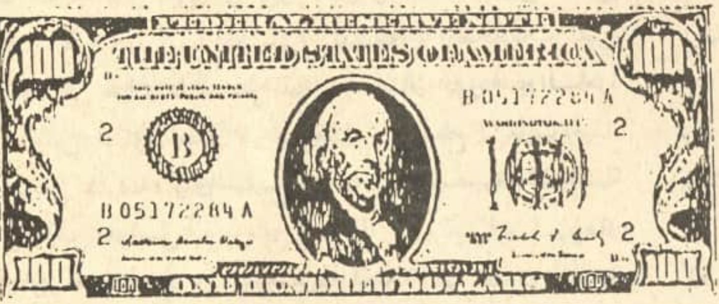
اتصال بالمتخصصين بتاشيرات الدخول وبطاقات الاقامة الاميركية ووسطاء السفر ال الولايات المتحدة.

تذاكر سفر خاصة ومخفضة الى الولايات المتحدة الاميركية

خدمة خاصة وسريعة مع القنصلية الاميركية

U.S.A. - AMERICA VISA AND
GREEN CARD TRAVEL CENTER
P.O. Box 31244, JERUSALEM
TELEPHONE : (02) 813733
TELEFAX : (972-2) 232693 EXT. 8129

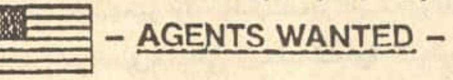




نحن نضمن لك حصولك على التاشيرة او الاقامة مع الحصول على نقودك في حال ان القنصل الامريكي رفض اعطائك التاشيرة.

اذا احضرت هذا الاعلان ستحصل على تخفيض ١٠٠ دولار امريكي من تكاليف خدمتنا لك.

ملاحظة : التخفيض ساري لمعاملة واحدة وشخص واحد فقط .



تظهر صورة الاميركي البشع على غلاف علبة السجائر احيانا ، و تظهر في دعاية (سندويشات) الهمبورغر احيانا اخرى ..

تبرز الدعاية الاميركية في مسلسل (دالاس) مرة ، وتبرز في تصريحات (بيكر) مرة اخرى ..

انواع .. اشكال .. دعاية .. وسائل اتصال .. اعلام .. تضليل .. في كل وقت ، و في كل زمان .

لكن الصورة التي ننشرها في هذه الصفحة هي عمل دعائي مكشوف و مفضوح ..

انها دعوة للفلسطينيين كي يتركوا وطنهم ويهاجروا الى اميركا .. هذه الدعاية السمجة اصبحت مدعاة للسخرية .

الجيل الفلسطيني رفض ذلك ...

ولسان حاله يقول :

" وابي قال مرة
الذي ماله وطن
ماله في الثرى ضريح
ونهاني عن السفر."

وبدأت نيران الحادث تنزاح من قرص الى قرص. كل يحاول توظيفها لمصلحته.شارون وجد فيها فرصة للتركيز على مقاومة ما أسماه بالارهاب . وشامير وجد فيها فرصة لابتزاز الموقف المصري والامريكي. وصيادو المياه العكره طاشوا على شبر ماء في محاولة لتخريب العلاقة المصرية الفلسطينية ، ولدق الاسافين، وتشويه صورة النضال الفلسطيني . وتباهي احمد جبريل بتنفيذ العملية ثم تنصل منها!! اما المراقبون في العالم فقد وجدوا فيها مؤشرا واضحا كنتيجه حتميه للمراوغة التي يمارسها شامير تهربا من العبور بشجاعة في مسيرة السلام.

ولحظة التام مركز الليكود الذي تاجل اسبوعا بسبب العملية، كان موقف شامير يزداد مراوغة في مواجهته لحملة شارون عليه، فما كان منه الا أن طالب بالثقة على اساس جوهر الطرح الذي نادى به شارون حيث قال ..

(الهدف من مبادرتنا هو تنظيم شبكة العلاقات بيننا وبين عرب يهودا، السامرة وغزة ، وهي ليست مخصصة للعرب المقيمين في تونس ودمشق وصيدا الذين تدعى منظمات الارهاب انها تمثلهم. لذلك ، المحادثات التي اقترحناها في مبادرتنا ستتم فقط مع سكان يهودا ، السامرة وغزة . ولن تكون هنال نوافذ وشقوق تسمح ل م.ت.ف. ان تتسلل عبرها، وان تضع قدمها في المسيرة السياسية او على ارض اسرائيل.

ارى ايضا ان هناك ضرورة للعودة مرة اخرى لتاكيد قرار وموقف الليكود الواضح والقاطع فيما يخص القدس الموحدة ، عاصمة اسرائيل الى أبد الابدين. هذا الموقف لم يتغير ولا يمكنه ان يتغير ابدا، وليس بامكاننا ان نوافق على اية خطوة تطرح اية علامة سؤال كانت بالنسبة لمكانة القدس بجميع اجزائها، وسكان القدس العرب لن يكون بامكانهم ان يكونوا شركاء في العملية السياسية التي تخص مكانة ومستقبل سكان يهودا ،السامرة وغزة، وهذا الامر يتلائم مع القرار الملزم الصادر من حكومة اسرائيل برئاسة (مناحيم بيغن) في ٥ ايلول ١٩٨٢ .

وسنرفض بشدة شعارات حق العودة وكل ما يرمز الى، ويجسد هذه النظرية الملتوية. المبادرة لا تبحث في الشتات العربي. ومناصرو هذه الافكار يقصدون القضاء على اسرائيل عن طريق غمرها بملايين اللاجئين ، ومن المحظور التوقع من اسرائيل ان تؤيد توجها شريرا كهذا).

هكذا تعلن الذئاب عن مواقفها دون ان يهتز لها رمش. فهي تنطلق من كونها في حمى الوحش الامريكي، سيد الغابة، الذي يعطيها كل اسباب الحياة لتقوم بحماية مصالحه في المنطقة .. فلا عجب ان يرتفع صوت شامير بهذا المشروع المعادي لابسط مفاهيم الحقوق والعدالة والسلام، وفي وقت يتهيا فيه الرئيس الامريكي لتوقيع مرسوم صدر عن مجلس الشيوخ الامريكي في مطلع هذا الشهر، كجزء من قانون اجازة وزارة الخارجية الامريكية الذي وافق عليه الكونغرس. وقد اطلق على المرسوم اسم ((مرسوم تقييد منظمة التحرير الفلسطينية بالتزاماتها)).

ويطلب المشروع من منظمة التحرير الفلسطينية تطبيق خطوات ملموسة لتؤكد التزاماتها بالاعتراف باسرائيل، ونبذها للارهاب. وذلك عبر سلسلة من الخطوات تراها واشنطن ضرورية لطمانة اسرائيل على امنها ومستقبل وجودها ومن هذه الخطوات ..

١) ان تقوم المنظمة بتسريح الوحدات التي ارتكبت اعمال الارهاب.

٢) ان تتوقف المنظمة عن ارهاب الفلسطينيين الذين يتبنون وقف القلاقل او يعارضون الاضطرابات (الانتفاضة) ..

٣) ان تقوم المنظمة بدعوة الدول العربية للاعتراف باسرائيل وانهاء المقاطعة الاقتصادية لها.

٤) ان تقوم المنظمة بتعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية. والغاء الفقرات التي تقوض شرعية اسرائيل والتي تدعو الى تدميرها.

ولم يتوقف المرسوم العتيد عند هذا الحد من الوقاحة والغطرسة، فقد تجاوزها بالطلب من ممثل الولايات المتحدة في الحوار الامريكي الفلسطيني ان يطلب من ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية تقديم معلومات كامله عن كل محاولات التسلل التي حدثت بعد بيان الاخ ابو عمار في ديسمبر ١٩٨٨ ، والذي نبذ فيه الارهاب . كما يطلب المرسوم من الرئيس الامريكي، وبعد ثلاثين يوما من الموافقة على المرسوم وبشكل دوري كل اربعة اشهر، ان يقدم تقريرا علنيا الى رئيس مجلس النواب ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ يتضمن:

ا) وصفا لاعمال وبيانات منظمة التحرير، ولرئيسها، واعضاء لجنتها التنفيذية ، واعضاء المجلس الوطني او اية

مجموعة اخرى على علاقة بها، وكل ما له علاقة بالتزامات المنظمة التي قدمتها في جينيف عام ١٩٨٨ في شان وقف الارهاب والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود بما في ذلك البيانات التي تتحدث عن دولة فلسطينيه تشمل كل اسرائيل.

ب) وصف الخطوات التي تتخذها المنظمة لاجلاء او ضبط المجموعات التي تقوم باعمال تتعارض مع التزامات جينيف.

ج) وضع بيان حول ما اذا كانت م.ت.ف. قد الغت بنود الميثاق التي تدعو الى تدمير اسرائيل.

ويزداد المرسوم صفاقة، حيث يطلب من الرئيس الامريكي وضع بيان حول موقف م.ت.ف. من الانتفاضه التي يسميها المرسوم الاضطرابات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعما اذا كانت م.ت.ف. تهدد، من خلال العنف او اجراءات الترهيب، الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يريدون وقف الاضطرابات، او انهم لا يؤيدونها، او الذين يمكن ان يكونوا قابلين للمشاركة في الانتخابات هناك.

وتكتمل فصول المرسوم بالطلب من الرئيس الامريكي ان يقدم تقريرا حول موقف م.ت.ف. من موضوع محاكمة او تسليم من اسماهم بالارهابيين، مثل ابو العباس ومحمد رشيد، الى الولايات المتحدة اذا ما طلبت ذلك.

ويبدو ان صانعي السياسة امريكية قد اغفلوا امرا هاما. وهو ربط مرسوم تقييد م.ت.ف. بالتزاماتها مع تقييد شامير بالتزاماته بحيث يطلب من الرئيس الامريكي تقديم تقرير يتضمن التاكيد على تمسك شامير بالالتزامات التي اعلنها في مركز الليكود والتي تحرم الشعب الفلسطيني من ابسط حقوق الانسانيه وبهذا يكتمل المرسوم، وتصبح الولايات المتحدة الوسيط الوحيد والموثوق لتحقيق السلام العادل والشامل !!!

اليس هذا من مفارقات القدر في هذا العصر الذي تنحصر فيه امواج الحرب الباردة لتفسح مجالا للانفراج والديمقراطية والعدالة في العالم؟

هل تصبح الطاقات الاقتصادية والبشرية للامة العربية مصدر ضعفها بدل ان تكون مصدر قوتها؟ هل خوف الاغنياء على اموالهم وهوان الفقراء امام جوع اطفالهم هي المعادلة التي تريد امريكا ان تحكم بها منطقتنا العربية من المحيط الى الخليج ؟

لقد قدم شعبنا في الارض المحتلة نموذجا حيا لامكانية عطاء الانسان، بالتكافل والتكامل والايثار. استطاع الصمود امام جبروت ظلم الاحتلال. ولا يزال يمسك بيده اوراقا نضالية. لم يستعملها بعد، قادرة على حرق المراحل تاركا لبصيص السلام فجوة تخفف من المعاناه وتقلل من الضحايا. ان الانحياز الامريكي السافر للكيان الصهيوني جعله يقلب الموازين حول مفهوم حقوق الانسان، وذلك طبقا لما يتلائم مع مصالحه. فبعد ان كان يخوض معركة حرية يهود الاتحاد السوفيتي بمغادرته تحت شعار حقوق الانسان، اصبح الآن يخوض معركة تهجير يهود الاتحاد السوفيتي، قسرا الى فلسطين المحتله تحت نفس الشعار، ان المنطق الامريكي المتناقض مع منطق العصر يضع الامة العربية باسرها امام خيار ان تكون خاضعة في عصر هيمنة ذئاب الصهاينة والامبريالية، او ان تكون عملاقة تعيد امجاد وكبرياء عصر صلاح الدين.

ايها الناس: لا يلام الذئب في عدوانه ...

بل يلام الناس ان صاروا غنم.

ونحن ابناء فتح، في عصر الانتفاضة العظيمة. لن نهون ولن نحزن. ولن نترك حقولنا الخضراء للذئاب ، فقدرنا ان نصمد . ونحن واثقون من ان عصر امتنا العربية والاسلامية المجيد يتوثب في صحوته الكبرى في عصر يعيد فيه الكبار حساباتهم اقتصاديا وسياسيا وفكريا. ولن يخدعنا المظهر المتغطرس لامريكا الامبريالية. فالخواء الداخلي الذي يعشش في بنيتها المترنحة تحت قذائف المخدرات والانحلال الاخلاقي والاجتماعي .. يؤكد اننا بتمسكنا بمبادئنا، وبتلاحم وحدتنا وبتعميم اخلاق الانتفاضة، بما كرسته من وحدة وتلاحم وتكافل وتكامل وترفع عن الترهات واسباب الخلافات نستطيع ان نجعل من صحوة العروبة والاسلام، مفتاح دربنا الى الحرية والاستقلال، والى المجد الذي سطره بالدماء نضال الابطال والشهداء.

وانها لثورة حتى النصر

الصفحة الأخيرة

نلسون مانديلا... شهادة الحياة

أحد الشعراء الشباب ذهب ذات مرة في زيارة الى الاتحاد السوفياتي ، وكان ضمن البرنامج زيارة لمنطقة سيبيريا التي تغمرها الثلوج طوال العام.

وهناك في سيبيريا أخذوه لرؤية معالم المدن التي اقيمت هناك على الرغم من قسوة الطبيعة ، واستطاع ان يرى بام عينه الانجازات التي استطاع فيها الانسان ان ينتصر على شراسة الطبيعة وقسوة الطقس.

ثم أخذوه الى المناطق العالية التي تكللها الثلوج، ويغمرها الصقيع ليشاهد (الماموث) او ذلك الفيل الاسطوري الذي انقرض منذ آلاف او ملايين السنين، فطمرته الثلوج، ولذلك بقي جسمة سالما ، فلم يتحلل ويتلاشى . وقد دهش ذلك الشاعر فعلا لرؤية (الماموث) وهو مازال يحتفظ بجلده ولحمة وانيابة.. ولكي يؤكد له مرافقة اعجوبه هذه الحالة اخبره وهو يشير الى مكان جرح في جسد الماموث، عن حكاية مفادها ان احد العلماء قام بقطع جزء صغير من لحم الماموث القاه الى كلب اليف فما كان من الكلب الا ان اسرع واكل قطعة اللحم... يتوقف هنا الشاعر قليلا ويقول : لقد اثر هذا الحادث كثيرا في نفسي .. لقد تعلمت درسا لاينسى ، مفاده انه اذا ما أكلت الكلاب لحمك فهذه شهاده حارة على انك حي !!

تذكرت تلك القصة عندما شاهدت عبر شاشة التلفزيون مشاهد الافراج عن المناضل الافريقي البارز (نلسون مانديلا) .. الرجل الذي اكلت الكلاب لحمه ، وظلت تنهشه طوال سبعة وعشرين عاما ، لتؤكد لنا انه حي ، وان عنفوان الحياة في عينيه بحجم الفضاء، وربما بحجم الكرة الارضية .. والكلاب التي نهشت (نلسون مانديلا) ونهشت ابناء شعبه في (جوهانسبرغ) وفي حي (سويتو) هي الكلاب نفسها التي نهشت ابناء الشعب الفلسطيني في الجليل والمثلث والنقب والضفة وقطاع غزة ...

انها كلاب من فصيلة واحده ، لها نفس النباح ، ونفس الانياب ، ونفس الشهية لشرب الدم .. انها كلاب النظام العنصري ، فسياسة التفرقة العنصرية والسياسة الصهيونية لهما نفس المنبع، ويصبان في مجرى واحد ...

لكن النظامين العنصريين يواجهان شعبين لهما نفس الاهداف ، ويتسلحان بنفس الارادة.

"فالخنازير تهاجم
والعصافير تقاوم .."

هكذا يقول شاعر الثورة معين بسيسو، والكلام نفسه قاله بشكل او بآخر الشاعر الزنجي بنجامين مولويز الذي اعدمته السلطات العنصرية في جنوب افريقيا على الرغم من كل المناشدات التي وجهها الضمير العالمي ..

ولئن خرج (نلسون مانديلا) اكثر حيوية ، واكثر شبابا بالمعنى النضالي، فان عشرات الالاف من المناضلين من اجل الحرية مازالوا يقبعون في معتقلات نفحه، وانصار ٣ ،وصرفند وبقية السجون في فلسطين المحتلة ، ومازالوا صامدين بكل عنفوانهم ، مازالوا يحرسون بساتين الاحلام ، وحدائق الفكرة على الرغم من انياب الآله العسكرية (الاسرائيليه) التي لم تتوقف عن النهش. ■